

# دراسة قياسية لأثر انخفاض العوائد النفطية على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2015-1985)

سفيان بن عبد العزيز\* ، لخضر دولي ، سمير بن عبد العزيز

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي الجزائري، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

## A record study of the impact of low oil revenues on Algeria's fiscal policy in the Period (2015-1985)

Soufyane Benabdelaziz & Lakhdar Douli & Samir Benabdelaziz

University of Bechar (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2017/11/02 تاريخ القبول: 2019/07/12 تاريخ النشر: 2019/12/31

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة للإشارة إلى مدى تأثير انخفاض العوائد النفطية على أداء السياسة المالية في الجزائر خاصة بسبب ما شهده السوق العالمي للنفط من تراجع كبير في أسعار البترول خلال الفترة 2014-2015، وكان لذلك العديد من السلبات خاصة على السياسة المالية حيث أن هذه الأخيرة لها ارتباط وثيق بالإيرادات النفطية لاعتمادها على تمويل نفقاتها خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد صادراتها بشكل كبير على قطاع المحروقات، ويهدف دراسة واقع السياسة المالية والعوائد النفطية في الجزائر، تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير العوائد النفطية على السياسة المالية، بالاعتماد على نماذج التكامل المتزامن لـ Johansen باعتماد البرنامج الإحصائي Eviews8 حيث تم التوصل إلى أن العوائد النفطية تؤثر على الإيرادات العادية في المدى القصير فقط وكذلك النفقات. الكلمات المفتاحية: نفط، سياسة مالية، اقتصاد جزائري، قياس اقتصادي، تنمية، أسعار النفط، سلاسل زمنية.

الترميز الاقتصادي (JEL): E62؛ P43

### Abstract:

The global oil market has witnessed a significant decline in oil prices during the last period 2014-2015. This has many negative effects especially on fiscal policy. As the latter has a close link with oil revenues to rely on financing their expenses, especially for countries whose exports depend heavily on the hydrocarbons sector In order to study the reality of financial policy and oil revenues in Algeria. The problem of the study was about the impact of oil revenues on fiscal policy, relying on the models of simultaneous integration of Johansen by the adoption of the statistical program Eviews8 where it was concluded that oil revenues affect On regular revenues in the short term only as well as the expenditures.

**Keywords:** oil, financial policy, Algerian economy, economic measurement, development, oil prices, time series.

**Jel Classification Codes :** P43 ؛E62

## 1- تمهيد:

على غرار الاقتصادات النفطية اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التتموية، وذلك باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، حيث تواجه الجزائر تحديات وصعوبات في مجال تعديل سياستها المالية لأن هناك طلب متزايد على النفقات العامة التي تحدد وتبرر الإيرادات العامة، فالدولة تلجأ إلى الحصول على الإيرادات من الموارد البترولية بقصد تمويل نفقاتها. إلا أن ما تعرضت لها السوق البترولية العالمية من هزات متتالية نتجت عن تأثيرها سلبا أو إيجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا أو صعودا، أدت بنتائج وخيمة على الاقتصاد الجزائري، الذي يعتبر الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار البترول، ومن هنا كان لا بد من إيجاد وسيلة للاستغلال الأمثل لتلك الموارد وهو ما تجسد في صناديق النفط حول العالم حيث قامت الجزائر بإنشاء صندوق سيادي تم تسميته "صندوق ضبط الموارد" عام 2000، كآلية لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية انخفاضا مستمرا في أسعار المحروقات.

فمن خلال ما سبق سنحاول في ورقتنا البحثية هذه الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير انخفاض

### العوائد النفطية على السياسة المالية في الجزائر؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد آثار انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية من أجل الوقوف على مدى هشاشة وتبعية الاقتصاد الجزائري لأسعار المحروقات أملا في إيجاد حلول جوهرية لمسألة الاعتماد شبه المطلق على الربح النفطي. وقد استندت هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين أولاهما أن السياسة المالية في الجزائر لم تتأثر بالأزمة النفطية لسنة 2014، أما الثانية فمفادها أن العوائد النفطية تؤثر على الإيرادات العادية للدولة الجزائرية في المدى الطويل فقط.

ومن أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة، سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية، وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية كأدوات القياس الاقتصادي والإحصاء التطبيقي لقياس تأثير انخفاض العوائد النفطية على السياسة المالية في الجزائر من خلال تطبيق طريقة التكامل المتزامن واختبار السببية باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews8.

### 1. الأدبيات النظرية والدراسات السابقة:

#### 1.1. تعريف النفط (البترول):

عُرف النفط منذ آلاف السنين، وعرفته شعوب العالم ذات الحضارات القديمة كمصر وبابل وسومر والصين وورد ذكره في الكتب القديمة، وكتب الرحالة الأوائل، واستخدم في التدفئة وورصف الطرق والبناء، ولم تبدأ صناعته في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر، عند حضر EDWIN L. DRAKE أول بئر للبحث عن النفط عام 1959 في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على عمق 69.5 قدم، ثم ما لبثت هذه الصناعة أن صارت أحد أهم الدعائم التي ترتكز عليها الإنسانية، وكلمة PETROLEUM كلمة ذات أصل لاتيني معناها زيت الصخر، وقد يأخذ البترول شكلا سائلا ويسمى حينئذ بالزيت الخام CRUDE OIL أو يأخذ شكلا غازيا فيسمى الغاز الطبيعي NATURAL GAS. (تومي، 2006، ص 11)

وهو دهن معدني سريع الاحتراق توقد به النار ويتداوى به، وهو مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر (الدوري، 1983، ص 08)، وقد وجدت مكانه عند حفر الأراضي الرسوبية تحت البحار واليابسة على أعماق مختلفة، إن النفط كلمة من أصل يوناني NAPHTA وتعني الزيت الجبلي وتقابلها في اللاتينية كلمة PETROLEUM المنحوتة من كلمتين PETRA وتعني الصخر وOLEUM وتعني الزيت وقد دعي كذلك لتفجره من بين الصخور. (يحيياوي، الصوفي، 1991، ص 01).

### 2.1. مفهوم العوائد النفطية وأهمية النفط:

يقصد بالعوائد النفطية تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، فتحصل من خلاله هذه الدول على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد. (صارم، 2003، ص 30) وللنفط أهمية كبيرة من خلال ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عنه أكثر من أي مصدر طاقي معروف، ضف إلى ذلك تكلفة إنتاجه القليلة بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له (حمادي، 2009، ص 08)، وللنفط أهمية اقتصادية وأخرى اجتماعية على غرار ضمان سير قطاع المواصلات فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة الضرورية لعملها مثل: البنزين والمازوت. زد على ذلك ما للشركات النفطية من دور كبير في الأنشطة الاجتماعية إذ تلعب هذه الشركات دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في التمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي (حمادي، 2009، ص 09). كما تساهم العوائد النفطية في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المداخل النفطية عن طريق صناديق الثروات السيادية. (بوفليح، طرشي، 2017، ص 125)

### 3.1. أنواع أسعار النفط وأثر تقلباتها على الدول المصدرة والمستوردة:

إن السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين قد يكون سعرا معدلا أو مساويا للقيمة أو غير معادل لها فقد يكون أعلى أو أكبر منه أو يكون أقل أو أدنى من قيمته. (الدوري، 2003، ص 347-348)

وسعر النفط عموما يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي. (ختاوي، 2010، ص 15) ولأسعار النفط أنواع مختلفة ومن أكثرها شيوعا السعر المعلن وهو ما يتم إعلانه رسميا من قبل الشركات البترولية وتاريخيا ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة standard oil of new jersey والتي كانت تحتكر شراء البترول من منتجين متعددين في السوق الأمريكية، وهناك السعر المتحقق وهو ما يتحقق لقاء تسهيلات أو خصومات متنوعة يوافق عليها البائع والمشتري كنسبة مئوية للخصم من السعر المعلن. (الدوري، ب س ن، ص 197) ومن أنواع أسعار النفط نذكر أيضا سعر الإشارة أو المعول عليه وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أو الفعلي، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر الحقيقي. (لخديمي، 2010، ص 12) ضف إلى ذلك السعر الفوري (الآني) وهو عبارة عن

قيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحر للنفط بصورة فورية أو آنية للحظة زمنية معينة، ويتحدد بناءً على قانون العرض والطلب وعوامل أخرى. (Pierre, 1987, P 66)

ولقد عرفت أسعار النفط سلسلة من الانعكاسات الايجابية والسلبية بالنسبة للدول المتعاملة به، فمن بين سلبياته هو أن انخفاض قيمة العوائد المالية النفطية يجبر حكومات هذه الدول على إتباع سياسات انكماشية من خلال الضغط على النفقات العامة وكذا التقليل من العمليات الاستيرادية. كما يؤدي الانخفاض كذلك إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن قطاع المحروقات يساهم في معظم الدول النامية المصدر للبتروول في نسبة تزيد عن الثلث في تكوين الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي). ومن بين ايجابياته ممكن ذكر أنه يساهم في تطوير مصادر جديدة لخلق الثروة والتي من أهمها تنمية القطاعات الإستراتيجية كالصناعة والزراعة، ومن ثم تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات. (مندور، رمضان، 1990، ص 193)

#### 4.1. ماهية السياسة المالية وأهدافها:

يأتي مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية fisci وتعني حافظة النقود أو الخزانة، حيث يتضمن معناها كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة. (داود، 2013، ص 163) وتعرف على أنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة. (الوادي، 2006، ص 190) وهي الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتبدير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية والتي قد تتجه إلى الاقتصاد في الإنفاق قدر المستطاع. (العمري، 1986، ص 443).

ولهذه السياسة مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق الكفاءة الإنتاجية فالسياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية. بالإضافة إلى دورها الفعال في تحديد مستوى العمالة، ومستويات الأجور والأسعار، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة. (الوادي، 2006، ص 190).

#### 2. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع أثر تقلبات أسعار النفط والعوائد النفطية عموما على السياسة المالية للدول من بينها:

1.2. دراسة حمادي نعيمة (2009): وهي دراسة لموضوع تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على التمويل في الدول العربية 1986-2008 هدفت إلى بيان تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية، وكيفية العمل على تحقيق التنمية العربية الشاملة في ظل استغلال النفط، بالإضافة إلى بيان مكانة قطاع النفط في الاقتصاديات العربية وواقع التنمية فيها في ظل سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد، ودراسة العوامل المؤثرة على سعر النفط وأهم التقلبات التي شهدتها خلال فترة الدراسة، وتوضيح توظيفات العوائد النفطية العربية وما يوجه منها لخدمة التنمية، ومدى تأثير مصادر تمويل التنمية في الدول العربية بتقلبات أسعار النفط. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الدول العربية النفطية أكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط في توفير مصادر التمويل لتنميتها من الدول العربية غير

النفطية التي تتأثر فقط بالمنح والمساعدات المقدمة من طرف الدول المانحة، كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتحقق بصورة أكبر في الدول العربية النفطية مما هي عليه في الدول العربية غير النفطية، رغم أن ذلك مرتبط بالأداء الاقتصادي لقطاع النفط الذي يبقى تابعا لتقلبات الأسعار.

**2.2. دراسة موري سمية (2010):** عالجت الدراسة آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر وهدفت إلى الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وإمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظرا للمشاكل التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي خلال الأزمة المالية العالمية والوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العائدات النفطية تعتبر شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل ضآلة مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

**3.2. دراسة نبيل بوفليح (2011):** تناولت الدراسة دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية وهدفت إلى إبراز مدى أهمية ووزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي ودورها في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، كما تناولت تجارب بعض البلدان بالإضافة إلى تجربة الجزائر من خلال تحديد مدى كفاءة وفعالية هذه الصناديق واستبيان مزاياها وعيوبها الأمر الذي يمكننا من تصور واقتراح نموذج أمثل يتميز بالكفاءة وبالاستقلالية عن التقلبات التي تسجلها أسعار النفط في ظل عدم اليقين الذي يسود أسواقها على المدى المتوسط والطويل. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفط بمختلف أنواعه السائل والغازي والصلب يعد أهم مصدر للطاقة حاليا بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى والمتمثلة أساسا في الوفرة وسهولة الاستغلال وملاءمته للتكنولوجيا المستخدمة حاليا، كما يعتبر مصدر غير متجدد مما يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي.

**4.2. دراسة لخديمي عبد الحميد (2015):** تناولت هذه الدراسة موضوع مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية. حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، وهدفت أساسا إلى محاولة الكشف عن أثر التوسع في الإنفاق على الاستقرار النقدي والمالي وعن دور استجابة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد خلصت إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة عرف نسبة زيادة وتضخم كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا بفضل التحسن الذي عرفته أسعار النفط منذ بداية القرن الحالي وانعكاسه على زيادة العوائد والجباية النفطية. كما توصلت الدراسة من خلال أدوات الاقتصاد القياسي إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين الإنفاق الحكومي وأسعار النفط والعوائد النفطية وهذا ما يؤكد صحة وقوع الجزائر في فخ الاتجاهات الدورية للسياسة المالية.

**5.2. دراسة العيداني إيمان (2015):** وهي دراسة بعنوان دراماتيكية انخفاض أسعار النفط الأسباب وطرق العلاج وهدفت إلى تشخيص الأسباب الكامنة وراء انخفاض أسعار النفط والتي شهدها العالم بدءا من النصف الثاني من سنة 2014، محاولة التعرف على مستقبل أسعار النفط بعد هذا الانخفاض وموضحة أهمية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية كحل بديل لمواجهة الهبوط المفاجئ لأسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة له، وكان من نتائج هذه الدراسة أن انخفاض أسعار النفط منذ سبتمبر 2014 أربك كثيرا من الاقتصاديات الربعية وأحادية التصدير، وأفرز

تداعيات خطيرة وشكل تحديات حقيقية أمامها. كما خلصت الدراسة كذلك إلى أن إيرادات الدول الريعية التي تعتمد على النفط بشكل أساسي يعكس هشاشة هذه الاقتصاديات التي تعاني من اختلال الهيكل الإنتاجي وأحادية حصيله الإيرادات العامة.

## II - الطريقة والأدوات:

### 1. الدراسة التحليلية:

سيتم في هذا الجزء التطرق إلى تحليل أسعار النفط والإيرادات والنفقات العامة من الفترة 1985 إلى 2015.

**1.1. أسعار النفط:** شهدت أسعار النفط خلال الفترة المدروسة تقلبات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم وتتميز أسعار النفط بعدم الإستقرارية ويمكن متابعة تطورها عبر فترات زمنية كما يوضحه الجدول رقم 01 (أنظر الملحق). فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أنه وفي فترة الثمانينيات كانت هناك صدمتين الأولى في سنة 1980 حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا إلى غاية 1985 بسبب ارتفاع الطلب العالمي، والصدمة الثانية كانت سنة 1986 حيث انخفضت أسعار النفط من (27.01) دولار سنة 1985 إلى (13.53) دولار سنة 1986 بسبب ارتفاع العرض النفطي عكس الصدمة الأولى. بينما تميزت فترة التسعينيات بتذبذبات أسعار النفط، حيث يلاحظ ارتفاع طفيف للسعر سنة 1990 بسبب حرب الخليج الثانية وأما الانخفاض المسجل سنة 1998 سببه تراجع الطلب من طرف دول جنوب شرق آسيا، بسبب تأثرها بالأزمة المالية لسنة 1997 كما سجلنا من خلال هذه الفترة احترام دول الأوبك لحصصها وعودة الانسجام بينها. وفي ما يتعلق بالفترة (2000-2009) فقد تميزت هذه بعودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2000، رغم التراجع البسيط سنة 2001 حيث انتقل السعر الاسمي للبرميل النفط من 27,6 دولار سنة 2000 إلى 94.45 دولار سنة 2008، ليتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2009، وتفسر تلك الزيادة بارتفاع الطلب العالمي على النفط، بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم دول العالم وخاصة الهند والصين. أما في الفترة الممتدة من (2010-2015): يلاحظ استقرار في الأسعار الحقيقية رغم تراجعها سنة 2014 إلى 86.29 دولار للبرميل بعدما كانت 107.46 دولار سنة 2011 وبدأت الأسعار في التراجع في الربع الأخير من سنة 2014 إلى غاية 2015 بسبب أزمة الديون السيادية وما شهدته المنطقة الأوروبية من إرهابات وتداعيات عقب الاختلالات الاقتصادية في معظم دول المنطقة.

**2.1. الإيرادات العامة:** تعتبر الإيرادات العادية الوسيلة المالية للدولة لتغطية لنفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة، والجدول رقم 02 (أنظر الملحق) يبين تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 1985-2015، فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أنه وفي الفترة (1985-1995) كان هناك ارتفاع في الإيرادات العادية من سنة 1985 ليسجل بعد ذلك انخفاضا بسبب التدهور الكبير الذي عرفته العوائد النفطية ابتداء من سنة 1986 وهذا بسبب الأزمة النفطية التي أصابت السوق النفطية آنذاك، حيث انخفضت العوائد النفطية بنسبة 4,50 مليار دولار مقارنة بسنة 1985، لتعاود الارتفاع إلى 72 487 مليون دج سنة 1987 لتتخفف مجددا سنة 1988 وتبلغ 69 400 مليون دج وهذا بسبب الانخفاض الذي سجلته أسعار النفط في السوق الدولية كذلك، ثم بدأ يرتفع تدريجيا من سنة 1989 إلى 1995 ليبلغ 275.583 مليون دج بسبب الحرب العراقية الإيرانية والتي نجم عنها ازدياد الطلب على النفط الجزائري خاصة سنة 1991، أما في سنة 1996 إلى

2005 فبدأت الإيرادات العادية تتزايد من سنة إلى أخرى حيث بلغت الإيرادات العادية لسنة 1996 بـ 329160 مليون دج لتصل في سنة 2005 إلى 814992 مليون دج. وفي فترة (2006-2015) عرفت الإيرادات العادية ارتفاعاً من سنة إلى أخرى. وهذا راجع للأداء الجيد وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيها رفع معدل الضريبة على الأرباح الشركات زيادة على ذلك الإيرادات المتأتية من ترسيم الأسواق الموازية و دخولها في الدائرة الحقيقية في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى التقليل من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة TVA بالإضافة إلى زيادة الضريبة على الدخل الإجمالي IRG و معدل الضريبة على الأرباح.

**3.1. النفقات:** تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها و توجيه اقتصادها و ضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد ويمكن تعريف النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعاً للحاجات العامة وتحقيقاً لتدخلها الاقتصادي و الاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني. والجدول رقم 03 (أنظر الملحق) يبين تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1985-2015. فمن خلال بيانات هذا الجدول يظهر جلياً التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام من سنة لأخرى خاصة في بداية التسعينيات فبعدما حاولت الدولة إصلاح القطاع الصناعي وخلق التكامل بينه وبين القطاع الزراعي خلال سنة 1985 سعت إلى إحداث إصلاحات هيكلية بين سنتي 1986 و1998 غداة الصدمة النفطية سنة 1986 التي أبانت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للمحروقات بنسبة قاربت 97%، فتغير دور الدولة خلال هذه المرحلة من دور المنتج والموزع إلى دور المراقب والمنظم لذلك شهد حجم النفقات العامة تطوراً أكبر مما كان عليه من قبل.

في حين شهدت الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2015 نمواً متسارعاً في حجم الإنفاق العام تزامناً مع البجوحة المالية التي عرفتتها البلاد خلال تلك السنوات، و الناجمة أساساً عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين الموارد المالية العامة مكنتها من إتباع سياسة انفاقية توسعية سعياً منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق المخططات الخماسية والتي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها وهي "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" المطبق بين سنتي 2001 و2004، "البرنامج التكميلي لدعم النمو" الممتد بين سنتي 2005 و2009، و"برنامج دعم النمو الاقتصادي" المطبق خلال المرحلة 2010 و2014.

**2. الدراسة القياسية:**

حتى تكون الدراسة أكثر اقتراباً للواقع الاقتصادي المعاش تم نمذجتها في قالب قياسي من أجل الوصول إلى نتائج عملية.

### 1.2. المصادر المعتمدة في الدراسة:

إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1985 إلى 2015 مستخرجة من:

- ♦ التقارير السنوية لمنظمة الأوبك فيما يخص العوائد النفطية.
- ♦ بيانات البنك الدولي فيما يخص العوائد النفطية لسنوات 1985 إلى 2015.
- ♦ قانون المالية فيما يخص الإيرادات العامة والنفقات العامة إضافة إلى صندوق النقد العربي.

## 2.2. المتغيرات المعتمدة في الدراسة:

- ♦ العوائد النفطية: وتمثل في قيمة الإيرادات التي تتحصل عليها الجزائر مقابل مبيعات النفط ووحدة القياس مليار دولار وتم ترميزها لها بالرمز "RP".
  - ♦ الإيرادات خارج المحروقات: ويرمز لها بالرمز "RE".
  - ♦ النفقات العامة: وهي مجمل التكاليف التي تقوم الدولة بإنفاقها على مختلف القطاعات ويرمز لها بالرمز "DE".
- أما بالنسبة للإيرادات العادية (خارج المحروقات) والنفقات العامة تم إدخالها عليها اللوغاريتم العشري.

### III- النتائج ومناقشتها:

#### 1. نتائج الدراسة القياسية:

للوصول إلى نتائج الدراسة القياسية تم المرور بعدة اختبارات منها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبارات في المدى الطويل والقصير. والجدول رقم 04 (انظر الملحق) يوضح اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة. فلغرض تحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في هذا النموذج تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر الموسع ((Augmented Dickey- Fuller\*)) واختبار فيليبس وبيرون (Phillips- Perron)\* لجذر الوحدة وهذا موضح في الجدول رقم 05 (انظر الملحق)، فنلاحظ أن القيمة المطلقة المحسوبة أقل من القيمة المطلقة الجدولية في اختبار ADF، PP فالقيمة الحرجة 3,56 في المستوى Lève وعند المعنوية الإحصائية 5% بالنسبة لسلاسل الزمنية LRP، LRE، LDE وبالتالي نقبل الفرضية العديمة  $H_0: \Phi = 1$  أي أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة وهي غير مستقرة، وعند الفرق الأول نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية والقيمة الحرجة تقدر 3,57 وبالتالي قبول الفرضية البديلة  $H_1: \Phi \neq 1$ ، مما يعني أن جميع السلاسل الأصلية متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أي أن السلسلة مستقرة، وهذا ما هو موضح في الجدول رقم 06 (انظر الملحق) ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات الأخرى. ولغرض تحليل الدراسة القياسية في الشق المتعلق بالعوائد النفطية (RP) والإيرادات العادية (LRE) فقد تم اختبار عدد فترات الإبطاء lags اعتمادا على اختبارات (AIC) Akaike Information Criterion، (SC) Schwarz information Criteria، (HQ) Hannan-Quinn information criterion (الجدول رقم 07 (انظر الملحق)) فمن نتائج الاختبارات سجلت أقل قيمة عند فترة الإبطاء الأولى وبالتالي  $Lag(1)$  هي القيمة الأمثل. ولتحديد عدد اتجاهات التكامل المشترك فقد اقترح Johansen إجراء اختبار الأثر وأوضح نتائج الاختبار في الجدول رقم 08 (انظر الملحق) أنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم لأن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة  $4,604895 > 15,49471$  وهذا يعني عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% ومنه عدم وجود علاقة في المدى الطويل. وعليه تم اختبار القيمة الذاتية القصوى كما يوضحه الجدول رقم 09 (انظر الملحق) وأوضح نتائج الاختبار أنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم لأن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة عند المستوى المعنوية 5%، أي أن  $4.603887 > 14.26460$  وهو ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل ومن هنا قمنا بدراسة شعاع الانحدار الذاتي VAR لمعرفة ما إذ كانت هناك علاقة في المدى القصير كما يوضحه الجدول رقم 10 (انظر الملحق). فمن خلال هذا الجدول سجلنا أن  $R\text{-squared} = 0,98$  وهذا يعني أن المتغيرات تؤثر على LRP بنسبة 98%.

أما في ما يخص تحليلنا كذلك للدراسة القياسية في شقها الخاص بالعوائد النفطية مع النفقات فقد تم اختبار فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيد كما يوضحه الجدول رقم 11 (انظر الملحق) فمن نتائج الاختبارات سجلت أقل قيمة عند فترة الإبطاء الأولى وبالتالي  $Lag(1)$  هي القيمة الأمثل. وبخصوص اختبار الأثر لجوهانسون في الجدول رقم 12 (انظر الملحق) ثبت بأنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم لأن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة  $15,46471 > 5,95394$  وهذا يعني عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% ومنه عدم وجود علاقة في المدى الطويل. أما عند اختبار القيمة الذاتية القصوى كما هو موجود في الجدول رقم 13 (انظر الملحق) فقد أوضحت نتائج الاختبارات أنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم لأن  $0,05 > prob$  وهذا يعني عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% وهو ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل ومن هنا قمنا بدراسة بتقدير نتائج VAR لمعرفة إذ كانت هناك علاقة في المدى القصير كما يوضحه الجدول رقم 14 (انظر الملحق) فأتضح أن  $R-squared = 0,98$  وهذا يعني أن المتغيرات تؤثر على LRP كذلك بنسبة 98%.

## 2. المناقشة:

بعد التطرق إلى الدراسة التحليلية والقياسية اتضح في الدراسة التحليلية أن أسعار النفط عرفت تذبذبات من سنة إلى أخرى ورغم هذه التغيرات إلا أن النفقات ظلت تعرف تزايدا مستمرا. أما نتائج الدراسة القياسية فأشارت إلى أن التغيرات الحاصلة في العوائد النفطية تؤثر على النفقات والإيرادات خارج قطاع المحروقات في المدى القصير فقط ولا تؤثر عليها في المدى الطويل، والسبب الرئيسي لذلك هو أن الجزائر تعتمد على تخصيص الموارد المالية تبعا لسنوية الميزانية المالية للدولة التابعة لقانون المالية الذي تقوم بإعداده الدولة سنويا وغالبا ما يتم تعديل هذا القانون بأخر تكميلي في فترة لا تتجاوز 6 أشهر كأقصى تقدير وهي فترة قصيرة وتتناهى مع التحليل في المدى الطويل، ويعود السبب أيضا إلى غياب الرؤية الاستراتيجية للدولة الجزائرية والذي يعد من الأسباب التي تحول دون تأثير العوائد النفطية على السياسة المالية في المدى الطويل، ويمكن كذلك إيجاز عدم فعالية التحليل في المدى الطويل إلى تآكل حجم المخصصات المالية التي يضمها صندوق ضبط الموارد بسبب عدم فعالية هذا الأخير وعدم قدرته على مواجهة الصدمات النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط حيث أن هذه الأسعار مرنة وتتغير بسرعة وينجم عنها آثار سلبية وخيمة مما يدفع الدولة إلى اتخاذ إجراءات ترقيعية وظيفية فقط لاحتواء هذه الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

## IV- الخلاصة:

إن أكبر تحد يواجهه الدول النفطية هو تقلبات أسعار النفط ومن ثم عائداته، فقد انعكس ذلك سلبا على عمليات التنمية في هذه البلدان التي اعتمدت في تحقيق تنميتها على إيرادات النفط، لهذا تظهر أهمية التحكم في السياسة المالية كأداة للتكيف مع هذه التقلبات في الأسعار والتي عادة تخرج عن سيطرة الدول المصدرة للنفط. وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة، فإن التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية تؤثر فيه ويتجلى الأمر كله في ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات على النفط باعتباره أهم الموارد الاستراتيجية والمتحكم الرئيسي في السياسة الاقتصادية للجزائر.

حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية خلال الفترة 1985-2015 خاصة وأن الجزائر تعتمد بشكل كبير في تمويل نفقاتها على الإيرادات النفطية فتطرقنا في الجزئية الأولى من هذه الدراسة إلى المفاهيم الأساسية حول النفط انطلاقاً من مفهومه، أهميته، وكيفية تسعيره، ثم السياسية المالية لتخصص الجزئية الثانية لاستعراض بعض الدراسات التي لها صل بالموضوع. ثم تناولنا في الجزئية الأخيرة من الدراسة وفي الجانب القياسي منها أدبيات التكامل المتزامن، بدءاً من استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة وكيفية اختبار هذه الاستقرارية، تم التكامل المشترك في المدى الطويل، انتهاء بشعاع الانحدار الذاتي، ثم قمنا بتحليل تطورات أسعار النفط والإيرادات العادية و النفقات العامة، ثم اختبرنا العلاقة بين المتغيرات أسعار النفط والإيرادات العادية وكذلك اختبرنا العلاقة بين أسعار النفط مقابل النفقات العامة وقد استعنا أثناء اختبار هذه العلاقة ببعض برامج الإعلام الآلي المتخصصة مثل برنامج Eviews و Excel.

وفيما يخص اختبار الفرضيات ففيما يخص الفرضية الأولى والتي مفادها أن السياسة المالية في الجزائر لم تتأثر بالأزمة النفطية الأخيرة 2014-2015 فقد تم ثبوت صحة هذه الفرضية من خلال ما تبين في الدراسة التحليلية أن النفقات والإيرادات العادية باتت ترتفع رغم الانخفاض المحسوس الذي عرفته أسعار النفط أما الفرضية الثانية والتي مفادها أن العوائد النفطية تؤثر على الإيرادات العادية في المدى الطويل ثم رفض هذه الفرضية بعد إجراء الاختبارات وتأكد أن هناك علاقة في المدى القصير فقط. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج على غرار أن النفط مصدر رئيسي للطاقة ومادة أساسية في العديد من الصناعات التحويلات، كما أن الطلب على النفط هو العامل الرئيسي الذي يُمكن أن يُفسر التذبذب الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة 2014-2015. ضف إلى ذلك اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية يجعلها عرضة للأزمات المختلفة، وهذا ما يدفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط. وقد أوصت نتائج الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال إعادة هيكلة القطاعات المنتجة للقيمة المضافة إضافة إلى الاستغلال الأمثل والعقلاني للإيرادات النفطية وخاصة المتزامنة مع انخفاض أسعار النفط وذلك من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

## - الإحالات والمراجع:

- 1- عبد الرحمن تومي (2006)، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 11.
- 2- محمد أحمد الدوري (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، ص 08-09.
- 3- صلاح يحيايوي و فاروق الصويفي (1991)، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 01.
- 4- بوفليح نبيل وطرشي محمد (جوان 2017)، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط (صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجاً)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمي لخضر (الوادي)، الجزائر، ص 125.
- 5- سمير صارم (2003)، إنه النفط!! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دمشق، الطبعة الأولى، دار الفكر، ص 30.
- 6- نعيمة حمادي (2008-2009)، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، ص 8-9.
- 7- محمد أحمد الدوري (2003)، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 347-348.
- 8- محمد ختاوي (2010)، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 15.

- 9- لخديمي عبد الحميد (2010-2011)، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، ص 12.
- 10- أحمد منذور، أحمد رمضان (1990)، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ص 193.
- 11- سعد الله داود (2013)، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 163.
- 12- محمود حسين الوادي (2006)، مبادئ المالية العامة، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 190.
- 13- هشام محمد صفوت العمري (1986)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة العامة، الطبعة الثانية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ص 443.
- 14- موري سمية (2009-2010)، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، لنيل شهادة الماجستير في تسيير المؤسسات، تخصص مالي دولية جامعة تلمسان.
- 15- بوفليج نبيل (2010-2011)، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر/.
- 16- لخديمي عبد الحميد (2014-2015)، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، بجامعة تلمسان.
- 17- إيمان العيداني (2015)، درامتكية انخفاض أسعار النفط الأسباب الطرق العلاج، الملتقى الدولي حول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "الحلول والمخاطر"، بجامعة الدكتور يحيى فارس (المدية)، الجزائر، ص 07.
- 18- Jean Pierre Ange lier (1987)، énergie international 1987-1988، Ecomico، p66.
- \* Augmented Dickey- Fuller (ADF) اختبار ديكي فولر الموسع يعتبر من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار اسقراطية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.
- \* Phillips- Perron (PP): اختبار فيليبس وبيرون وهو يختلف عن اختبار ديكي فولر المركب والبسيط في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ويأخذ في الحسبان الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن.

#### -الملاحق-

الجدول رقم (01): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1985-2015 دولار للبرميل

السنوات	أسعار النفط						
1985	27,01	1993	16,33	2001	23,12	2009	61,06
1986	13,53	1994	51,53	2002	24,36	2010	77,45
1987	17,73	1995	16,86	2003	28,1	2011	107,46
1988	14,24	1996	20,29	2004	36,05	2012	109,45
1989	17,31	1997	18,68	2005	50,64	2013	105,87
1990	22,26	1998	12,28	2006	61,08	2014	96,29
1991	18,62	1999	17,48	2007	69,08	2015	49,49
1992	18,44	2000	27,6	2008	94,45		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وقانون المالية 2012-2015

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 1985-2015 مليون دج

السنوات	الإيرادات العادية						
1985	59 061	1993	134 731	2001	549 137	2009	1 348 362
1986	68 251	1994	255 005	2002	660 284	2010	1 572 944
1987	72 487	1995	275 583	2003	689 491	2011	1 873 708
1988	69 400	1996	329 160	2004	744 200	2012	1 950 040
1989	70 900	1997	361 903	2005	814 992	2013	2 204 100
1990	76 300	1998	395 955	2006	925 925	2014	2 640 450
1991	87 400	1999	390 375	2007	976 050	2015	3 229 760
1992	118 064	2000	404 924	2008	1 187 048		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وقانون المالية 2012-2015

الجدول رقم (03): تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة 1985-2015 مليون دج

السنوات	النفقات	السنوات	النفقات	السنوات	النفقات	السنوات	النفقات
1985	99 841	1993	476 627	2001	1 321 028	2009	4 246 334
1986	101 817	1994	566 329	2002	1 550 646	2010	4 466 940
1987	103 977	1995	759 617	2003	1 639 265	2011	5 731 407
1988	119 700	1996	724 609	2004	1 888 930	2012	7 445 526
1989	124 500	1997	845 196	2005	2 052 037	2013	6 879 820
1990	136 500	1998	875 739	2006	2 453 014	2014	7 656 166
1991	212 100	1999	961 682	2007	3 108 669	2015	8 753 726
1992	420 131	2000	1 178 122	2008	4 191 053		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وقانون المالية 2012-2015

الجدول رقم (04): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ADF			PP		
	عند المستوى	الفرق الأول	القرار	عند المستوى	الفرق الأول	القرار
RP	-2,54	-5,37	I(1)	-2,52	-5,36	I(1)
LRE	-1,99	-4,86	I(1)	-2,1	-4,86	I(1)
LDE	-1,67	-4,38	I(1)	-1,88	-4,31	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول رقم (05): استقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: LDE has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.672226	0.7386
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

«1St difference »

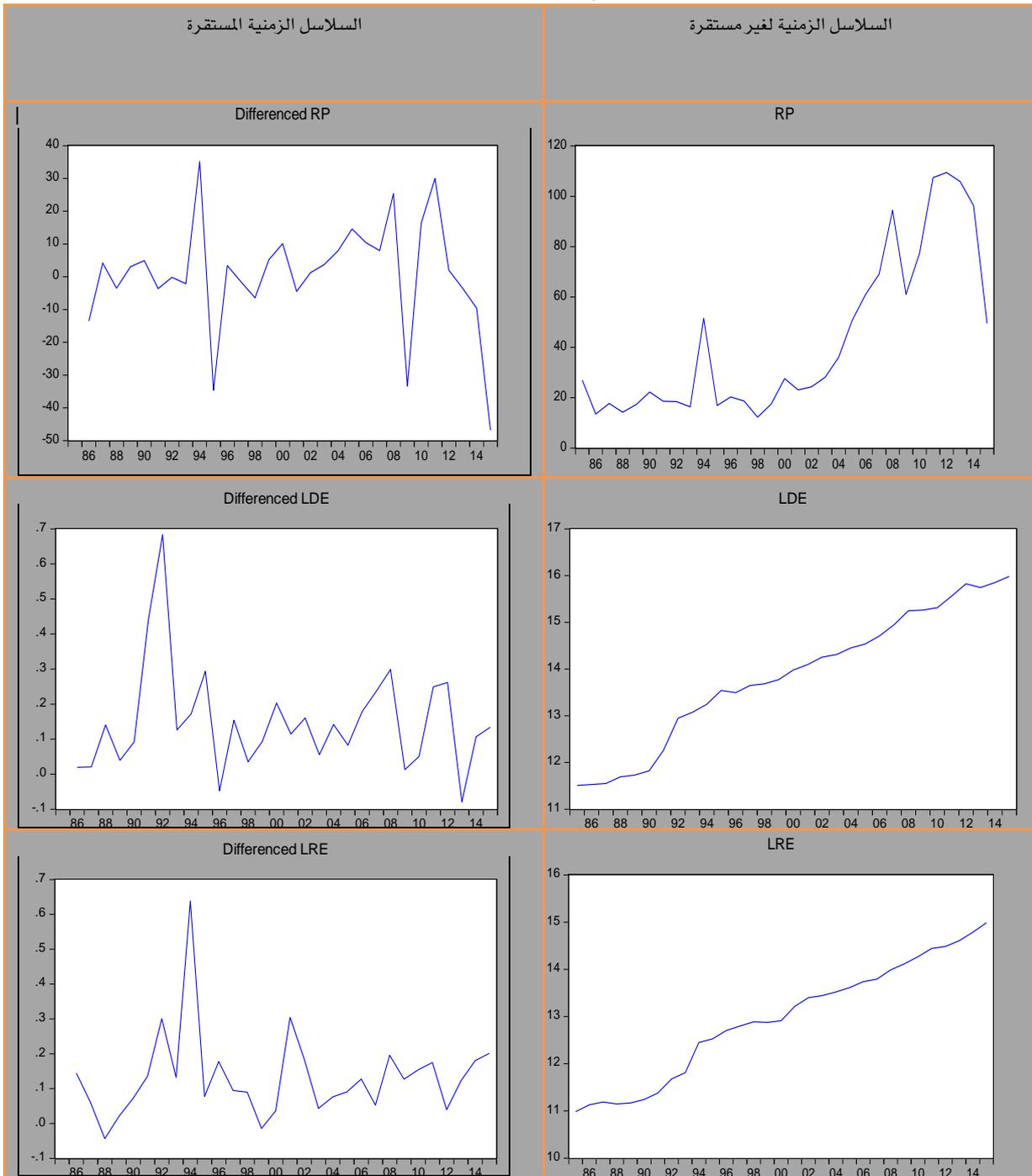
Null Hypothesis: D(LDE) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.381590	0.0085
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الشكل رقم (01): منحنيات السلاسل الزمنية



الجدول رقم (06): معايير اختبار فترة الإبطاء

HQ	SC	AIC	فترة الإبطاء
12,16012	12,22488	12,13059	0
7,457029*	7,651321*	7,368432*	1
7,519719	7,843538	7,372057	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews8

الجدول رقم (07): اختبار الأثر

Unrestricted cointegration Rank Test(Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0,05 Critical Value	prob***
None	0,146794	4,604895	15,49471	0,8493
At most 1	3,48E-05	0,001009	3,841466	0,9748
Trace test indicates no cointegration at the 0,05 level				
*demotes rejection of the hypothesis at the 0,05 level				
**Machinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج Eviews8.

الجدول رقم (08): اختبار القيمة الذاتية القصوى

Unrestricted cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0,05 Critical Value	prob***
None	0,146794	4,603887	14,26460	0,7908
At most 1	3,48E-05	0,001009	3,841466	0,9748
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
*demotes rejection of the hypothesis at the 0,05 level□				
**Machinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج Eviews8.

الجدول رقم (09): نتائج تقدير نماذج VAR في المدى القصير

LRE = C(1)*LRE(-1) + C(2)*RP(-1) + C(3)				
المعلمة	القيمة المقدرة للمعلمة	الانحراف المعياري للمعلمة	T = الاحصاء	الاحتمال
C(1)	0,993766	0,032681	30,40789	0,0000
C(2)	0,000237	0,001217	0,194895	0,8469
C(3)	0,203582	0,381551	0,533564	0,5980
R-squared	0,989088	Durbin-Watson stat		1,923471
LRE = 0,993766017262*LRE(-1) + 0,000237175674774*RP(-1) + 0,203582183047				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج Eviews8.

الجدول رقم (10): معايير اختبار فترة الإبطاء المثلى لنماذج تصحيح الخطأ غير المقيد

HQ	SC	AIC	فترات الإبطاء
132,35954	12,4243	12,33	0
7,771785*	7,966077*	7,683188*	1
7,936819	8,260638	7,789157	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج Eviews8.

الجدول رقم (11): اختبار الأثر

Unrestricted cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0,05 Critical Value	prob***
None	0,127114	5,95394	15,46471	0,701
At most 1	6,70E-02	2,011367	3,841466	0,1561
Trace test indicates no cointegration at the 0,05 level				
*demotes rejection of the hypothesis at the 0,05 level				
**Machinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج Eviews8.

الجدول رقم (12): اختبار القيمة الذاتية القصوى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.127114	3.942573	14.26460	0.8653
At most 1	0.067007	2.011367	3.841466	0.1561
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج Eviews8.

الجدول رقم (13): نتائج تقدير نماذج VAR في المدى القصير

LDE = C(1)*LDE(-1) + C(2)*RP(-1) + C(3)				
المعلمة	القيمة المقدرة للمعلمة	الانحراف المعياري للمعلمة	T= الاحصاء	الاحتمال
C(1)	0.972478	0.033487	29.04061	0.0000
C(2)	0.000708	0.001446	0.489314	0.6286
C(3)	0.498504	1.200618	1,200618	0.2403
R-squared	0.988837	Durbin-Watson stat		1,583002
LDE = 0.972477823247*LDE(-1) + 0.000707552691424*RP(-1) + 0.498503550612				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نموذج Eviews8.

#### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بن عبد العزيز سفيان، دولي لخضر، بن عبد العزيز سمير (2019)، دراسة قياسية لأثر انخفاض العوائد النفطية على السياسة المالية في الجزائر (1985-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، 09(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 65-79.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category